الرقابة الذاتية في الإعلام الفلسطيني

عدنية شبلي

تتركّز هذه الدراسة على ظاهرة الرقابة الذاتية التي اصطدَمَ، وما زال يَصْطدم، بها العاملون في مجال الصحافة المكتوبة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، خاصةً ما بين فترة ١٩٩٥ و١٩٩٩. ويأتي هذا التركيز بسبب عدم وجود مكتب للرقابة بين مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولا قانونٍ واضح ومحدَّد بهذا الشأن.[١] لذا، فإنّ الرقابة الوحيدة التي يَخْضع لها الصحافيون الفلسطينون هي رقابتهم الذّاتية على ما يقومون بكتابته أو نشره. على أرض الواقع، إذًا، لا يوجد هنالك أيُّ تسجيل رسمي لحالاتٍ خَضَعَ فيها بعضُ الصحفيين للرقابة الخارجية؛ كلُّ ما هو موجود هو أنواع مختلفة من العقاب الذي أتى بعد نشر خبرٍ ما لم يُرْضِ جهةً معينةً في السلطة. ضمن هذه الحالات كان مثلاً منع دخول صحيفة **النهار**[٢] إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة ـ غزة وأريحا آنذاك ـ لمدة شهر، وذلك في أعقاب نشر مقالٍ انتَقَدَ اتفاقيات أوسلو. بعد سنة تقريبًا من تلك الحادثة تم منعُ دخول صحيفة **القدس** إلى غزة لعدة أيام فقط.[٣] لكنْ قبل التطرق إلى أمثلة أخرى، أودّ استعراضَ آلية الرقابة الذاتية ومدى اختلافها عن الرقابة الموجّهة إلى الفرد من الخارج

رأى فرويد، خلال تحليله لهذه الظاهرة، أنّ الفرق الأساسي بين الرقابة الخارجية والرقابة الذاتية نابعٌ من الاختلاف في طرق التطبيق. فالرقابة الخارجية، التي يجدها فرويد أكثرَ جلاءً وبراءة، تتركز على منع حدوث شيء ما؛ أما الرقابة الذاتية، التي هي أكثرُ استحكامًا وأقلُّ جلاءً، فتكون في غالب الأوقات استراتيجيةً هدفُها الاستغناءُ عن الرقابة الخارجية والاكتفاءُ برقابة المرء على نفسه. لذلك، وبالرغم من وجود فروق بين هذين النوعين، فلا تزال هنالك قواسمُ مشتركة أساسية بينهما. مثلاً، كلا النوعين موجَّهٌ إلى الإنتاج الشخصي بتأثيرٍ من قوةٍ ما غريبةٍ عن هذا الإنتاج، قوةٍ تتدخل في مراحل تكوينه الخارجي، الأمرُ الذي يؤدي إلى تسبيب الاضطراب للفحوى الأساسية لهذا الإنتاج، بل وتجعلها غيرَ مرغوبة تمامًا، فتحاول إبعادَها عن حقيقتها الأولى ومن ثم إجبارَها على أخذِ مسلكٍ آخر. أيْ أنّ ما كان في البداية فحوى محددةً وواضحةً، تحتاج إلى

١ ـ حتى عام ٢٠٠٠ كان العمل لا يزال قائمًا في وزارة الثقافة والإعلام على سنّ موادّ وقوانين تختصّ بمجال الإعلام

٢ ـ كانت صحيفة **النهار** حتى عام ١٩٩٣ هي الصحيفةَ اليوميةَ الثانية بعد **القدس**. وتُعتبر مواليةً للأردن، وكانت قوتُها تعتمد بشكل خاص على هذه النقطة الأخيرة، لكون النظام المجتمعي آنذاك متأثرًا إلى مدى كبير بالنظام الأردني وهذا أيضًا جعل منعَها من الدخول شهرًا إلى مناطق السلطة أمرًا ليس بالشائن في الشارع الفلسطيني

٣ ـ من المهمّ هنا أن نَذْكر أنّ منع صحيفة **القدس** جاء لفترة أقصر من تلك التي خَضَعتْ لها جريدةُ **النهار** بسبب كونها الصحيفةَ الأكثرَ اتساعًا بين القراء الفلسطينيين كذلك تم تطبيق هذا القرار في غزة فقط، إذ إنّ إمكانية السيطرة على عدم دخولها إلى هناك أشدُّ سهولةً مما هو الحال في الضفة الغربية، بسبب محدودية المعابر إلى قطاع غزة وقد تمّ التذمر والتظاهر بشكل علني ضدّ هذا القرار في العديد من المدن الفلسطينية، ومنها مدينةُ القدس ـ الأمرُ الذي لم يحدث من أجل **النهار** وبعد هذه التظاهرات أُلغي قرارُ منعها من الدخول.

مجرّد مسلك مباشر وقصير لتتحوّل من فكرة إلى قول، أصبح ـ بسبب الرقابة ـ مرغَمًا على التحوُّل إلى الرمزية، متكهِّنًا ومتلمِّسًا في العتمة، وفي نهاية المطاف يصبح شيئًا غريبًا عن نفسه (Weber, 1982).

لكنّ الفرق الأساسي بين الرقابة الذاتية والرقابة العادية هو أنّ مصدر الرقابة الخارجية واضحٌ للعيان، بينما الرقابة الذاتية داخلية ولا تظهر للعيان؛ وأنّ مهمةَ الأولى تقتصر على محو أجزاءٍ معينةٍ من النص، بينما الثانية تتدخل في **تكوين** النص على طريقة «الخصي» اللغوي الشخصي كما يسمِّيها فرويد. في الرقابة الذاتية، يتحزّر كاتبُ النص مواضعَ معارضة المراقِب، فيغيِّر لهجةَ نصه و«يصحِّح» فحواه بما يعتقد هو نفسه أنّه قد يرضي المراقِبَ، الأمرُ الذي يؤدي إلى امتلاء النص بتكهُّناتٍ وتقديراتٍ هي من إنتاج كاتب النصّ. بهذه الطريقة، في نهاية العمل أو الكتابة، لا يستطيع القارئ أن يَحْزر بتاتًا أنّ هنالك جزءًا مختفيًا من النصّ المعين (وبالتالي من الحقيقة)، فيكون أمام نص متكامل معتم ورمزي، يَعْرض نفسَه كأنّه «الحقيقة،» بينما هو في الواقع يستبدل الحقيقةَ ويخبِّئها خلفه. جاكوبسون (Jakobson, 1956)، وهو باحث لغوي، رأى في هذه العملية ما يُشْبه الخللَ الناتجَ بالأساس عن عمل الخيال، حيث تتحوّل هناك الكلماتُ ذاتُ الصورة المحددة والمعنى المحدد بتلقائية إلى كلمات تحاول أن تعطي معنًى. جاكوبسون في الواقع يستمدّ هذا التحليل للغة أو للكلمات ومعانيها من كتاب **تفسير الأحلام**. ففي هذا الكتاب يقارن فرويد بين الرقابة على النص والرقابة على الحلم، ويرى في الثانية حالةً ناتجةً عن خلل نفسي يسبِّبه عدمُ الوضوح وعدمُ المباشرة ومحاولةُ المرء استبدالَ رغباتِه الحقيقيةِ بأخرى، وهو ما يؤثِّر في فحوى الحلم؛ وهكذا ينتج لديه حلمٌ مضطربٌ وبعيدٌ عن رغباته الحقيقية، التي مصدرها الآن محبوسٌ في الوعي الباطني.

يضيف فرويد أنّ الرقابة الذاتية على الأحلام لا تنتهي باضطراب الأحلام وإنّما تمتد إلى الحياة اليومية، مكوِّنةً بهذا خللاً منظمًا، له أسسُه الخاصةُ التي استُحدثتْ لهذا الهدف. لذلك لا يُمْكن القول إنّ للرقابة الذاتية دورًا واحدًا يَقْتصر على «تلطيف» المواد أو تغييرها (مثل الرقابة الخارجية)، وإنّما لها دور أساسي آخر يَهْدف إلى خلقِ قيم جديدة تحلّ مكانَ القيم القديمة، محوِّلاً بذلك الأحلامَ (أو النصوصَ) في المدى البعيد إلى حالة مستديمة من الخلل والاضطراب، تَخْلق عاداتِ مراقبةٍ ذاتيةٍ أخرى بدون عائق.

إنّ الخطر الناجم عن الرقابة الذاتية هو، في نهاية المطاف، أعظمُ من ذلك الناجم عن الرقابة الخارجية. فهذه الأخيرة يُمْكن المؤلفَ التحايلُ عليها بطرقٍ شتّى، أو حتى إثارة الانتباه من حولها عبر القضاء أو التظاهر مثلاً؛ بل يُمْكنُه نشرُ ما مُنع هنا في مكان آخر. أما في الرقابة الذاتية، فإنّ النص لم يُكْتب، لأنّها مَنَعَتْ تكوينَه أصلاً.

صحيفة الأيام

ظهر العدد الأول من **الأيام** في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥. وهي عبارة عن صحيفة يومية مستقلة، تقع في ٢٤ صفحة، وتتوجّه إلى كافة القراء، وتغطّي كافة الأخبار. أما عدد الصحفيين العاملين فيها فيقارب الخمسين صحفيًا، يقومون بتغطية غالبية الأخبار، وجزءٍ من الأخبار العالمية. يَظْهر كذلك مع الجريدة اليومية ملاحقُ ثابتةٌ متخصِّصة مثل: الملحق الرياضي، والملحق النسوي، والملحق الثقافي، ونشرة الشباب «يراعات.» وقد تحولت **الأيام** بسرعة، وبالرغم من ظهورها الحديث نسبيًا، إلى منافسة قوية لصحيفة **القدس** اليومية التي كانت في السابق هي الأوسع انتشارًا في الضفة الغربية وقطاع غزة.[1] ذلك أنّ **الأيام** استطاعت، على عكس **القدس**، تأسيسَ طاقم صحفيين مهنيين ونقاد محليين معروفين يكتبون بشكل دائم، مثل زكريا محمد، وغسان زقطان، وعزت الغزاوي، ويحيى يخلف، وعلي الخليلي، وحسن البطل، وآخرين. أما رئيس التحرير ومؤسس الصحيفة وصاحبها فهو أكرم هنيّة، الكاتبُ والصحفيُّ المعروف، وعضوُ منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى كونه المستشار الاعلامي لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات.

الحالة الأولى: اعتقال الصحفي داود كُتّاب

إحدى أشهر الحالات التي سُجِّلتْ مع بداية دخول السلطة الفلسطينية ضد حرية العمل الصحفي هي اعتقال الصحفي داود كتّاب بسبب نشره مقالاً انتَقَدَ فيه عملَ السلطة. وقد تمت تغطيةُ هذا الحدث بشكل واسع في

---

١ ـ حتى ما قبل بداية الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠، كان التوزيعُ اليومي لـ **الأيام** ١٥٠٠٠ نسخة، مقابل ١٨٠٠٠ لـ **القدس**.

الاعلام الغربي والإسرائيلي؛ بينما بقي الإعلام الفلسطيني شبهَ صامت، رغم أنّ اعتقال هذا الصحفي كان حديثَ الشارع، واعتبره الفلسطينيون بمثابة الضوء الأحمر لانتهاك حرية الفرد، ولانعدام الحصانة عن أيّ كان ـ أمواطنًا عاديًا أمْ صحفيًا معروفًا وفي تحليلٍ جزئيٍّ لهذا الصمت الذي اختاره الصحفيون الفلسطينيون العاملون في هذا المجال، إضافةً إلى عدم رغبتهم في نيل المصير ذاته، يتّضح أنّ تصرفهم كان متأثرًا بانتمائهم إلى الحركات الوطنية الفلسطينية اليسارية أو علاقتهم بها؛ فهذه لا تحبّ بشكلٍ خاصٍّ داود كتّاب، لاتّهامه بالتقرب إلى الأمريكيين ودعمه لمواقفهم [1]

أخيرًا، ولأنّ موضوع اعتقال «كتّاب» عدة أيام في أريحا في مركز الأمن الوقائي، لم يهدأ في الإعلام غير الفلسطيني، ولا في الشارع الفلسطيني، فقد ورد خبر صغير حول هذا الاعتقال في الصفحات الأخيرة من جريدة **الأيام** بعد أيام في هذه الحالة يُمْكن القول إنّ النشر جاء بعد أنْ لم يعد هناك مفرّ أو إمكانية لتجاهل القضية التي أصبحتْ حديثَ الشارع (والتي تطوّرتْ إلى درجة تدخُّل السفارة الأميركية بسبب حمل الصحفي للجواز الأميركي). ولأنّ **الأيام** صحيفةٌ جديدة، فقد كان تجاهُلُها للحادث سيمسّ بمصداقيتها وبمصداقية عملها أمام القرّاء بشكل كبير. غير أنّها في الوقت نفسه لم تُلْغِ تمامًا رقابتَها الذاتية؛ لذلك نشرتَ الخبرَ في المؤخّرة، معرِّضةً إيّاه لأقل عددٍ ممكنٍ من القرّاء، فيصبح النشرُ بهذه الطريقة بمثابة إسقاط واجبٍ، لا تغطيةً إعلاميةً تمدّ القارئَ بمعلوماتٍ مفيدةٍ عن الحادثة.

الحالة الثانية: مستشفى رام الله

كما ذُكر سابقًا، لا يوجد هنالك أيُّ تسجيلٍ محدّد لحالات الرقابة الخارجية في المناطق التابعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. لذلك، فقد كان عليّ أن ألتقي الصحفيين العاملين في **الأيام** ليتحدّثوا عن تجاربهم الشخصية في موضوع الرقابة الذاتية. أحد هؤلاء الصحفيين ع. تحدّثتْ عن أول تجربة اصطدَمَتْ بها خلال عملها، إذ مُنِعَ نشرُ موادّ كتبتْها عام ١٩٩٧، تتعلّق بموت طفل خلال عملية ولادته في المستشفى الحكومي لمدينة رام الله. القضية بدأتْ بعدما تقدّم إليها والدا الطفل الميت بدافع إيصال القضية إلى الاعلام؛ ذلك أنّ إهمال طاقم العاملين في المستشفى هو الذي أودى بحياة طفلهما المنتظر.

توجّهتْ ع. إلى المستشفى المذكور بهدف الاستيضاح، فتبيّن أنّ ذلك الطفل قد مات حقًّا خلال عملية ولادته. لكنّ المستشفى يقول إنّ موت الطفل جاء نتيجةً لعدم كونه جنينًا طبيعيًا، بينما يقول الأهل إنّ جميع الفحوص خلال فترة الحمْل لم تذكر أيّ شيء من هذا. وحسب رواية الأهل فقد وصلت الأم والأب إلى المستشفى وكانت الأمُّ تعاني آلامَ طلق قوية، لكنّ أحدًا لم يُعِرْها أيّ انتباه فاستلقت في سريرها تَصْرُخ وتنادي، دون أن يتّجه إليها أحد. بل تقول الأم إنّ الممرضات جلسن في غرفة قريبة يسمعن موسيقى من الراديو، وفقط بعد مضيّ وقت طويل، مرّ طبيبٌ بالمصادفة ووجدها في حالتها تلك، فتمّ نقلُها إلى غرفة العمليات مباشرةً، ولكنْ مشيًا على قدميها. كلّ هذا العوامل، حسب اعتقاد الأهل، عَقَّدتْ عمليةَ الولادة، التي انتهت بموت الطفل

حين تسلّمتْ إدارةُ تحرير الجريدة هذا التقريرَ الصحفي قرّرتْ عدمَ نشره، باعتبار أنّ مستشفى رام الله الحكومي هو المستشفى الوحيد في المدينة ويَخْدم كلّ المنطقة، ولذلك يجب عدمُ إخافة الناس، بل دعمُ هذا المستشفى وإعطاءُ صورة إيجابية عنه، خاصةً في الفترة الحالية. وقد شَرحت الإدارة أنّ هذه الفترة تُعتبر انتقالية، وتأتي بعد مدة طويلة من الاحتلال، ولذلك فإنّها لا تخلو من صعوبات جمّة يتعرّض لها كلُّ فرد وكلُّ مؤسسة في البلد، ويجب عدمُ «التشهير» بالمستشفى بسبب هذه القضية والتثبيط من عزيمة طواقمه. غير أنّ الموضوع بالنسبة إلى ع. لم ينته عند ذلك؛ ذلك لأنّ القصص لم تنته عند تلك الحالة، وأخذتْ سمعةُ المستشفى تسوء أكثر وأكثر.

في محاولة ثانية، ولكنْ بتوجُّه مختلف هذه المرة، كتبتْ ع. مقالاً تحدّثتْ فيه عن الصعوبات التي يتعرّض لها المستشفى كعدم وجود طواقم متخصصة، والنقص في الأدوية وفي الخبرات.. لكنّ المقال لم يُنْشر هو أيضًا. بعد عدة أشهر عاودت الكتابةَ للمرة الثالثة بلهجة أقلّ مباشرةً، ولكنْ هذه المرة أيضًا لم يُنشر. لذلك، وبشكل أوتوماتيكي، لم تُعِدْ ع. محاولةَ الكتابة النقدية عن المستشفى، لأنّها ـ كما تَشْرح ـ لم تودّ أن تضيِّع كلّ تلك الطاقة والجهد عبثًا من جديد لكنّها تؤكّد أنّ كلّ ذلك لم يقلّل من نقديتها في المرات التالية، وأنّها استطاعت التغلُّبَ دائمًا على الإحساس بالرقابة الذاتية. ثم تضيف قائلة إنّه لو كان ذلك الطفلُ قد مات بسبب عرقلة الجنود الاسرائيلين، لتمّت تغطيةُ الحدث بدون إشكالية، ولأُدرِجَ موتهُ على الصفحات الرئيسية!

---

١ ـ في الواقع، تم الإفراج عن داود كتّاب بتدخُّلٍ من السفارة الأميركية، بسبب حيازته الجنسيةَ الأميركية

سيجر (Seeger, 1983) يتحدّث عن تجارب مماثلة عاناها الإعلامُ الخاص بالحركات اليسارية الأميركية في الستينيات، مثل صحيفتيْ **بيركلي بارب ولوس أنجلوس فري برس**. فقد وَجَدَ أنّ التغطية الاعلامية في هاتين الصحفتين تركّزتْ على عرض مساوئ الحكم ومؤسساته، من دون التطرق إلى سلبيات المجتمعات اليسارية آنذاك، وذلك لأسباب تتعلق بالرقابة الذاتية، إذ لم يَرْغب الاعلامُ اليساريُّ في سرد أخبار قد «تشوِّه» صورةَ المجموعات اليسارية. مثلاً، تمّت تغطيةُ الحوادث في الضواحي التي قطنها اليساريون، عندما كان هنالك تدخُّلٌ عنيفٌ من قِبل الشرطة ضد بعض الأفراد؛ غير أنّه لم يتم الالتفاتُ إلى استخدام العنف أو المخدِّرات الثقيلة بين مجموعات اليساريين أنفسهم. وقد كان لهذا الإغفال تأثير سلبي جدًا في المدى البعيد، إذ إنّ عدم مناقشة هذه المشكلات مبكّرًا قد أدّى إلى تفاقمها مع الوقت، حتى باتت من الخطورة بحيث لم تعد تلك المجموعاتُ تدرك كيفيةَ التصرف معها ومع المشاكل الناجمة عنها، وأصبحت المعاناةُ أشدّ وطأةً. وهكذا تحوّلتْ هذه المجموعات إلى ضحية للمرة الثانية: مرةً بسبب قمعها من قِبل القوة الحاكمة، ومرةً ثانية بسبب عدم انتباهها هي إلى مشكلاتها واحتياجاتها الحقيقية. الانشغال كان فقط بالخطر من اتجاه واحد، في حين كانت هنالك أخطارٌ أخرى تتقدم من الجهة الثانية من دون أن يُلْتَفتَ إليها... بسبب الرقابة الذاتية.

إذاً الرقابة الذاتية، النابعة من إحساس الفرد بمسؤوليّته تجاه مجتمعه، هي في الواقع إحدى أعقد صور الرقابة الذاتية. ذلك أنّ بعض الصحفيين يرون في نشر بعض الأمور إساءةً إلى صورة مجتمعهم ووطنهم، فيمنعونها من النشر بإحساس وطني، ومن أجل عدم إعطاء فرصةٍ لـ «شماتة» الأعداء. غير أنّه بهذه الطريقة يتمّ التنكُّر للمشكلات الحقيقية التي يواجهها المجتمع، بل ويتم توجيهُه إلى إيجاد الحلول في الأماكن الخاطئة، الأمرُ الذي يفاقم هذه المشكلات، ويسيء بعمق إلى هذا المجتمع، ويُبْقي على خدمة مصالح مجموعة معينة هي ما اصطُلح عليه بـ «القوة» (Nir, & Roeh, 1993). في هذه النقطة الأخيرة بالذات عن علاقة الإعلام بالقوة، هنالك أيضًا دوافعُ أخرى لظاهرة الرقابة الذاتية تتمثّل في رغبة الإعلام في الحفاظ على علاقة وثيقة بـ «القوة،» وخوفِهِ من خسارة مصدر المعلومات هذا. في قضية «واترغيت» مثلاً، تَشْرح طوخمان (Tuchman, 1978)، وهي إحدى الباحثات الإعلاميات، أنّ الصحافة قامت بتغطية هذه الفضيحة عبر ربطها بالرئيس نكسون **وحده**، ودون المسّ بمكتب الرئاسة لكون هذا أحدَ أهمّ مصادر المعلومات بالنسبة إلى الصحافة الأميركية. هكذا، في كثير من الأحيان إذن، يتضح أنّ إظهار حقائق معينة يأتي على حساب تخبئة حقائق أخرى.

الحالة الثالثة: الطحين الفاسد... قليلاً

تتحدّث طوخمان أيضًا عن الرقابة الذاتية **غير** المباشرة، وتعتمد في تحليلها لهذه الظاهرة على سميث. فهذه الأخيرة بحثتْ الموضوعَ من جانبه الاجتماعي،[1] ورأت أنّ أيّ معرفة تُحدَّد وتعرَّف وفق الوضع الاجتماعي الذي تَظْهر فيه. ما يَعْرفه ويعرِّفه المرءُ يعتمد على مَرْكزه في المجتمع، وعلى المجموعة التي ينتمي إليها، وعلى مصالح هذه المجموعة. إذًا، المعرفة لا تعتمد على المضمون بالأساس، إنّما على وضع المعرِّف اجتماعيًا واقتصاديًا وإيديولوجيًا. وفي نهاية المطاف يبدو أنّ الأهمية تقع على ما لم يقَلْ، وعلى أسباب عدم قوله، لا على ما قيل. سميث تشير إلى أنّ الذي «يقال» يخبِّئ خلفَه في العادة حقائقَ أكثرَ مما يُظْهر. ذلك أنّ المعرفة، المتعلقة بعوامل مختلفة مثل القوة والإيديولجيا والاقتصاد، تنجح في تكوين طريقة أو علوم معرفيةٍ تحوي داخلها قوانينَ منظّمةً **لعدم** معرفةِ ما يُمْكن أن يضعضع تلك العواملَ. وأحد هذه الأنظمة أو القوانين لـ «عدم المعرفة» هي الرقابة الذاتية، التي تُدْرج داخلها مفاهيمُ مهنيةٌ مثل «عدم حاجة الجمهور إلى معرفة حقائق معينة.» ومن البدهي أنّ مثل هذه المفاهيم تنتهي بحجب أمور مهمة وأساسية عن أفراد المجتمع.[2]

عند تطبيق كلّ هذا على العمل الصحفي، تقول طوخمان إنّ المعرفة المربوطة بالسياق، بالقوة وبالسياسة، هي المسيطرة عادةً على نوعية الأخبار ومضمونها، إذ إنّها بسبب ارتباطها بمصطلحات مثل «المهنية» أو

---

١ ـ سميث تَعْتمد بدورها على كارل مانهايم، وهو أحد أهمّ الباحثين الاجتماعيين وأولُ مَنْ قام بتحليل علاقة اللغة بالمجتمع وتقاليده في إطار علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

٢ ـ أحد أهم الأعمال التي ظهرتْ بهذا الشأن في العقود الثلاثة الأخيرة هو دراسةُ فوكو للمعرفة وعلاقتها بالقوة. لدراسة أكثر توسُّعًا يُمْكن مراجعة المصادر التالية:

- Foucault, M., **History of Sexuality**, Vol. I, (New York: Vintage Books, 1980).
- Foucault, M., **Language, Counter- Memory, Practice** (New York: Cornell University Press, 1977).
- Foucault, M., **The Archeology of Knowledge** (London: Tavistock Publication, 1980).

«الموضوعية» تحدٌّ من حرية التعبير بطرق غير مباشرة. مثلاً يميل الصحفيون عادةً إلى تصديقِ رواية «رجل متعلِّم» مقابل رواية «امرأة تبكي»؛ وهذا يؤدي إلى انتقائية معينة تَمْنع في النهاية معرفةً مختلفةً أو معرفةً من زاوية أخرى من الوصول إلى القارئ. بل هنالك تحديدٌ لما على الصحفي اعتبارُه أقوالاً أو أحداثًا «تستحقّ» التغطية، وهو اعتبار يتعلق بشكل مباشر بمفاهيمه الفكرية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية ويتّضح ذلك بشكل خاص حين نلاحظ أنّ كثيرًا من الصحفيين تابعون لمؤسسات لها أيضًا مصالحُها وعلاقاتُها بالمؤسسات الحكومية وبالقوة، وهكذا تقوم تلك المؤسسات بإعادة تثبيت هذه الأخيرة وتحافظ على تواصلها مع الجمهور بواسطة إعادة جريان معلومات «مخصيّة.» هذا النوع من الرقابة الذاتية غير المباشرة هو عمليًا الأكثرُ انتشارًا بين العاملين في مجال الإعلام، أيًا كان نوعُ نظام الحكم السائد في دولتهم ـ أدكتاتوريًا أَمْ ديموقراطيًا، أعلمانيًا أَمْ دينيًا.

وبالعودة إلى فلسطين، فإنّ حسن البطل، وهو أحد الصحفيين المعروفين في فلسطين ولديْه زاوية يومية في **الأيام**، قام بكتابة مقالٍ ينتقد فيه وزيرةَ الرفاه الاجتماعي انتصار الوزير، على إثر إصابة العديد من المواطنين عامَ ١٩٩٨ بالتسمّم من جراء طحين وُزِّع عليهم من قبل الوزارة المذكورة، بالرغم من معرفة الوزارة بفساد هذا الطحين الذي منحته إحدى الدول الأوروبية هبةً إلى الشعب الفلسطيني لاعتقاد هذه الدولة أنّه يُمْكن الاستفادةُ من هذا الطحين بعد نخله (وإخراج الديدان منه). في أعقاب هذه القضية قامت الوزيرةُ بالإعلان عن تحمُّلها كاملَ المسؤولية وتقدّمتْ بالاعتذار علَنًا. ولكنّ حسن البطل تساءل عن مدى حاجة الناس إلى هذا الاعتذار: هل ينتظرون حدوثَ خطإٍ مماثل في المرة القادمة، ومن ثم انتظار اعتذار الوزيرة من جديد؛ أم أنّ الأفضل لها أن تستقيل الآن، فتوفِّر على المواطنين عناءَ دخول المستشفيات أو أكثر من ذلك؟ غير أنّ **الأيام** رفضتْ نشرَ هذا المقال، وشَرَحَ أكرم هنيّة (رئيسُ التحرير) تصرُّفه هذا، فقال لحسن البطل إنّ السلطة مازالت في بداية طريقها، وهناك أخطاء تَحْدث. وأضاف هنيّة أنّ الوضع السياسي والاقتصادي ـ أي الاحتلال السابق الذي سبّب الفقرَ حاليًا ـ هو السبب في تصرف الوزيرة؛ لذلك يجب على الصحفيين ألاّ يكونوا «شديدين» أكثرَ من اللازم معها. وعلى أية حال، لطيفٌ منها أنّها قامت بالاعتذار علنًا، ويكفي هذا من جانبها!

لا شك أنّ موقف رئيس التحرير هذا، المتفهِّم للسلطة ولأخطائها، متأثِّر بكونه عضوًا في منظمة التحرير، وبكونه المستشارَ الإعلاميّ للسلطة. وهو، لذلك، لن يوجِّه عمليًا سلاحًا ضد مَنْ وَقَفَ معهم ذات يوم ـ وما زال يقف ـ في الصفوف نفسها، فيكتفي بما اختارته الوزيرةُ من شكلِ اعتذار لكنّ كون رئيس التحرير شخصيةً مقربةً إلى السلطة قد يساعد على إظهار حقائق أخرى. مثلاً، أحد الصحفيين الذين يقومون بتغطية الأخبار المحلية كَتَبَ خبرًا عن تورّط ضابطٍ معروفٍ في الاستخبارات العسكرية في منطقة رام الله في شبكة لسرقة السيارات. بعد نشر هذا الخبر، استدعى الضابطُ ذلك الصحفيّ، وخلال اللقاء أَوْضح له بأنّه لن يتعرّض له بسوء، لكنّه يرى أنّ الخبر الذي نشره عنه كاذبٌ، وسيَرْفع عليه دعوى. فأجاب الصحفي أنّ رئيس التحرير، بحسب المادة ١٣ من قانون الإعلام، هو المسؤول عن الأخبار التي تأتي في الصحيفة، وهو ـ أي الضابط ـ يَعْرف مَنْ يكون رئيس التحرير: إنّه المستشار الاعلامي لأبو عمار؛ فليذهبْ وليرفعْ قضيةً عليه!

في هذه الحالة يُمْكن القولُ إنّ الصحفي استطاع استعمالَ هذه النقطة لصالحه، وبذلك قَلَّصَ رقابته الذاتية على ما يَكْتب. لكنْ يُمْكن القولُ أيضًا إنّه، بنشره هذا الخبرَ في الصحيفة والحديث علنًا عن الفساد في السلطة، قد كَوَّن إحساسًا لدى القراء بأنّ الصحيفة تناقش قضايا الفساد التي يعرفها الشارعُ جيّدًا ويعانيها يوميًا، لكنّها لا تسمح بمناقشة ذلك إلاّ عندما يرتبط موضوعُ الفساد بالـ «صغار،» فتعزوه بهذه الطريقة إلى شخصيات ثانوية (رئيسُ التحرير أقوى منها على أية حال) لا إلى شخصيات كبيرة في السلطة مسؤوليتُها عن هذا الفساد في النهاية **أكبرُ** من مسؤولية ذلك الضابط. وعمليًا، يصبح نشرُ هذا الخبر استبدالاً وتعويضًا عن نشر أخبارٍ أخرى أكثر أهمية!

الحالة الرابعة: التجويد

إحدى المقالات التي أثارت ضجةً كبيرةً في الشارع الفلسطيني في بداية عام ١٩٩٩ كَتَبها زكريّا محمد، وفيها يَنْتقد منهجَ التعليم الفلسطيني المتّبع منذ فترة الاحتلال الاسرائيلي ـ وهو منهج يَتْبع، بدوْره، منهجَ التعليم الأردني. وبرنامجُ التعليم هذا وُضع بعد فوز الحركة الاسلامية وقتها في الانتخابات البرلمانية في الأردن، وينصّ على تعليم حصص إضافية للدين الاسلامي، من ضمنها حصةُ «تجويد،» يرى زكريّا محمد أنّها تأتي

في النهاية على حساب حصص أخرى كان للطلاب أن يستفيدوا منها مثل الفن أو الموسيقى. هذا المقال أثار بالطبع ردودَ فعلٍ شديدةً بين معارضة ومؤيدة؛ لكنّ مَنْ فاز بفرصة النشر بسبب قوته اجتماعيًا وسياسيًا كان المعارضة، ممثلةً بوجود حركة «حماس،» التي هددتْ بمقاطعة الجريدة إذا تمّ مستقبلاً نشرُ مثل هذا النوع من المقالات التي تنادي بـ «الكفر.»

وبالرغم من أنّ حماس هي حركةٌ واحدةٌ من بين حركات عديدة في فلسطين، فإنّ احتكارها للقضايا الدينية، واستعمالَها لكلماتٍ (مثل «كُفْر» و«ضدّ الإسلام») تُلْهب بسهولةٍ المجتمعَ الفلسطيني المحافظ، قد منحاها الكثيرَ من القوة في هذه القضية (وقضايا أخرى)، حتى استطاعت إخافةَ الجريدة من التأثير على مشاعر القراء بحيث تجعلهم حقًا يقاطعون **الأيام** من دون فهم أعمقَ للقضية ومن دون أن يستطيعوا الحكم على المقال من زاوية لا تقتصر على «العداء للإسلام.»[1] هكذا، وخوفًا من المقاطعة التي كانت ستسبِّب أزمةً ماديةً كبيرةً للجريدة قد تصل إلى إغلاقها، نجح المعارضون في نشر ردودهم على المقال، في حين لم تُنْشر جميعُ الردود المؤيّدة له. تأييدٌ بسيطٌ في ذِكْرٍ واحدٍ فقط جاء في مقال لحسن البطل، لكنّ المعارضة قامت عليهِ مرةً أخرى، ولم يتكرر بعدَها أيُّ ذكر لأيّ تعبير عن التأييد!

في ذلك الوقت أيضًا أراد زكريا محمد الردَّ على المقالات المعارضة له لكنّ الجريدة لم تَقْبل نَشْرَ ردّه، ولا أن تمنحه الفرصةَ للردّ على الاتهامات التي جاءت ضده. فاستقال من عمله في الجريدة (ثم عاد بعد أربعة شهور بضغط من الأصدقاء والزملاء ومن محرِّر الجريدة).

في هذ المثال تتضح إذًا عواملُ أخرى للرقابة الذاتية، وهي الشارع، أو المجتمع. زكريا محمد بنفسه يقول إنّ الرقابة الذاتية التي يسبِّبها الشارع لا تقلّ قوةً أو رحمةً عن الرقابة الذاتية الناتجة عن أيّ جسمٍ طاغٍ سلطوي ويضيف أنّ كتابته المستقبلية بهذا الخصوص كانت حذرةً تلقائيًا.. هذا إذا سَمَحَ لنفسه بالكتابة عن هذا الموضوع بالأساس!

يمكن القول في هذه الحالة إنّ القوة التي كانت المعارضةُ تَحْملها أمام الجريدة تتعلق بالعامل الاقتصادي الذي تأخذه وسائلُ الاعلام في حسبانها بشكل جدي؛ فكثيرًا ما يُمْنع نشرُ أخبار معينة قد تؤثّر في نِسَبِ الأرباح والمبيعات، خاصةً عندما تعتمد الصحيفةُ بشكل كبير على هذا الجانب. وإنّ عدم الخضوع لتهديد المقاطعة في هذه الحالة كان سيجلب موتَ **الأيام** لا محالة

هنالك أيضًا، إضافةً إلى جانب المبيعات، أمثلةٌ أخرى على العامل الاقتصادي فمثلاً، عندما تَعْتمد الصحيفةُ بشكل كبير على أرباحها من الاعلانات، فإنّها تَحْذف أيَّ معلومات قد تضرّ شركةً معينةً تَنْشر إعلاناتها في الصحيفة (Negbi, 1997) في مقالٍ آخر لزكريا محمد عام ١٩٩٩، يأتي نقدٌ لحملة شركة «تنوڤا» (Tnova) الدعائية في الضفة؛ و«تنوڤا» هي شركةٌ منتوجاتِ ألبانٍ وأجبانٍ إسرائيلية، أخذتْ صلاحيةَ تصدير بضائعها إلى الفلسطينيين بمساعدةٍ من السلطة ومِنْ ضمن الاتفاقيات الاقتصادية العديدة التي تمّت بين الجانبين منذ اتفاقيات أوسلو. هنالك أيضًا صلةٌ لأحد كبار رجال السلطة (كما هو الحالُ في العديد من القطاعات مثل البترو والسجائر إلخ...) بالشركة الموزِّعة لمنتوجات شركة تنوڤا في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية

في الوقت ذاته من نشر المقال كانت هنالك اتفاقية بين تلك الشركة وصحيفة **الأيام** تقضي بنشر الأخيرة لكلّ الإعلانات في حملة الأولى، وهو ما يعني أرباحًا كبيرةً للصحيفة لذلك لم يصدِّق زكريا محمد للحظة أنّ إدارة التحرير ستَقْبل بنشر مقاله، وأضاف أنّه خلال كتابته للمقال كان يحاول قدر إمكانه التخفيفَ من حدة لهجته، فأدّى ذلك إلى أن يكتبه بأسلوب متهكم وغير مباشر. بغير هذا، كما يعتقد الكاتب، ما كان المقال لينشر. على أية حال، بعد نشره، ردّت الشركة بعنف، وهددتْ بسحب كلّ إعلاناتها من الجريدة إنْ تم نشرُ أيّ مقال آخر يضع الشركةَ محلَّ تساؤلٍ وشك.

---

١ ـ أشدّ الأمثلة تعقيدًا في هذا الإطار هو نشر سلمان رشدي لروايته **الآيات الشيطانية** قبل أكثر من عقد فقد كانت الردود التي أثارتها هذه الرواية بالأساس معارضةً على اعتبار هذا العمل ضدّ الدين، ولم تَنْقده بوصفه عملاً أدبيًا لشرح مفصّلٍ، الرجاء النظر إلى

- Kharrat, E., (1994), **Concerning Repression, Liberty, and the Affirmation of the Right to be Different. For Rushdie: Essays by Arab and Muslim Writers in Defense of Free Speech** (Ed.) Braziller, G.

في النهاية أودّ الإشارة إلى أنّني، خلال البحث واللقاء مع بعض الصحفيين العاملين في **الأيام**، توجّهتُ إلى رئيس التحرير أكرم هنية أسأله عن رأيه في هذه القضية وعن موقفه تجاه ما يتعرّض له الصحفيون من رقابة ذاتية. لكنّه لم يرد (على الأغلب بسبب انشغاله).

يُمْكن القول، إذن، وكما تبيَّنَ من الحالات المذكورة أعلاه، إنّ التحوُّل في نوع الرقابة الذاتية كان تدريجيًا وواضحًا. فقد بدأ عام ١٩٩٦ بدافع من رغبة الصحيفة في الحفاظ على صورة إيجابية للمجتمع، وبهذا اتخذ موقفَ «المتسامح» تجاه المؤسسات وبعض أخطائها من أجل عدم إعطاء «فرصة» للأعداء للشماتة ـ وهو ما تُظْهره قضيةُ اعتقال الصحفي داوود كتّاب وقضيةُ مستشفى رام الله. بعد ذلك في ١٩٩٨ بدأ الصحفيون بمقاومة هذا التسامح، وبالشك في نجاعته بسبب تفاقم الوضع الاجتماعي والصحي والاقتصادي، فأخذت تَظْهر مقالاتٌ أكثر نقديةً كما هو حال مقال حسن البطل. لذلك، وبسبب هذا التغييرفي اللهجة، تغيَّر الردُّ على أسباب عدم نشر مثل هذه المواد من قبل إدارة تحرير الصحيفة؛ فهذه المرة كان الادعاءُ هو «التسامح» تجاه شخص محدَّد هو جزءٌ من السلطة لا من أجل المجتمع والرغبة في عدم إخافته، إذ إنّه لا يُمْكن الادعاءُ في هذه الحالة أنّ القرار بعدم النشر جاء لصالح المجتمع الذي بات في وضع الضحية بشكلٍ أشدّ وضوحًا الآن وهكذا، فيما بعد، في عام ١٩٩٩، يُمْكن أن نَفْهم لماذا لم تعد حججُ الرقابة تتعلّق بـ «صالح المجتمع،» وإنّما بمصالح مَنْ لديهم قوةٌ اجتماعيةٌ مثل حركة حماس، أو اقتصادية مثل شركة اسرائيلية ومستثمر فلسطيني من السلطة في هذه الحالة كان النشر سيعود بالأضرار على الصحيفة وأرباحها المادية، أو على مركزها وعلاقتها بالقوى السياسية والاقتصادية.

القدس

المراجع

Freud, S., (1950), **The Interpretation of Dreams** (London: Hogart Press).

Goffman, E., (1959), **The Presentation of Self in Everyday Life** (New York: Garden City).

Jakobson, R., (1956), **Two Aspects of Language and Two Types of Aphasic Disturbance. Fundamentals of Language,** (Ed.) Gravenhage, S.

- Janowitz, M., (1952), **The Community Press in an Urban Setting: The Social Elements of Urbanism** (Chicago: University of Chicago Press).
- Levine, M., (1986), **Censorship's Self-Administration, Psychoanalysis & Contemporary Thought**, Vol. 9(4), pp. 605-640.
- Levine, M., (1985), **Writing Between the Lines: Heine, Freud and the Effect of Self-Censorship** (Baltimore: John Hopkins University).
- Negbi, M., (1997), **The Enemy Within: The Effect of Private Censorship on Press Freedom and how to Confront it** (Jerusalem: Hebrew University).
- Nir, R., & Roeh, I., (1993), **Reporting the Intifada in the Israeli Press, Framing the Intifada** (Ed) Cohen, A., & Wolfsfield G. (New Jersey: Ablex Publishing Corporation).
- Seeger, A., (1983), **The Berkley Barb: Social Control of an Underground Newsroom** (New York: Irvington).
- Seeger, A. (1987), **An Unreported Class War: Ideology and Self Censorship on the Berkley Barb** (Communication, 1987, Vol.10, pp. 31-55).
- Tuchman, G., (1978), **Making News: A Study in the Construction of Reality** (New York: Free Press).
- Weber, S., (1982), **The Legend of Freud** (Minneapolis: University of Minnesota Press.)

عدنية شبلي

روائية وقصاصة فلسطينية